المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي
عدد 114

تقرير الثلاثي الأول
جانفي-مارس 2023

1888 مهاجر(ة)

45 حالة انتحار ومحاولة انتحار

1262 تحركا احتجاجيا

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
(+216)71 325 129 (+216)71 325 128 contact@ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقريـــــر الثلاثـــي الأول (جـــــــانفي ـ مارس 2023) حول الاحتجاجات الاجتماعية

المقدمة

تدعّمت وانتشرت أكثر سياسة قمع وخنق الحركات الاجتماعية خلال الثلاثة أشهر الأولى لسنة 2023، وانتشر العنف في الفضاءات العامة والخاصة، وانحصرت أكثر الافاق امام أولئك الذين قرروا المغادرة الى الضفة الأخرى بحثا عن حياة أفضل.

وكما كان متوقعا، اتسم الربع الأول من العام بتعمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية، فكانت بمثابة البداية الصعبة للتونسيين والتونسيات. ولم تعرف الأشهر الثلاث تحسنا في مستوى المعيشة كما لم يسجل أي تغيير في مؤشرات التنمية او في نسب البطالة والفقر.. ومع ذلك، لا يزال يلاحظ انخفاض في نسق التحركات الاجتماعية.

وعلى خلاف ما جرت عليه العادة، لم نشهد هذا العام شهر جانفي ساخن بمطالب مواطنية وتحركات احتجاجية بل تميزت السنة بانطلاقة هادئة رغم عدم الاستقرار السياسي التي اتسمت به.

وسجل شهر جانفي 520 تحركا احتجاجيا فقط هذا العام، في الوقت الذي تعودنا على امتداد العشرية السابقة على نسق عال في معدل التحركات الاحتجاجية خلال الشهر الأول للسنة يتجاوز في غالبيته ال 1000 تحركا، فبلغ حجم التحركات 1218 تحركا خلال شهر جانفي من السنة الماضية 2022 في حين سجل 1492 تحركا احتجاجا في عام 2021 وكان العدد في حدود ال 1136 تحركا احتجاجيا سنة 2020.. الخ

وتواصل انخفاض معدل التحركات الاحتجاجية خلال شهر فيفري بنسبة تقارب ال 18.6% مقارنة بالشهر الأول للسنة جانفي، في نفس الوقت شهد الشهر سلسة من الاعتقالات السياسية على خلفية ما عرف بملف " المؤامرة ضد امن الدولة ". وشملت الحملة رجال اعمال وسياسيين ووزراء سابقين دون صدور اي توضيحات عن السلطة الرسمية تفسر أسباب هذه الاعتقالات، كما لم تستثن المسارات القضائية التي اتجه فيها النظام القائم، من الملاحقات النقابيين والصحفيين والمدونين.. ليتسع الامر في خطابات التخوين والتحريض كل من يحمل فكر او راي يختلف عن الخطاب الرسمي للرئاسة بما في ذلك المواطنين والمواطنات. وتحول المجتمع المدني والمنظمات الدولية

والسياسيون مرة أخرى في الخطابات الرسمية الى كبش فداء يعلق عليه كل إخفاقات السلطة الحالية.

استمر نسق التحركات الاجتماعية في الانخفاض خلال شهر مارس، ليسجل لأول مرة منذ انطلاق عمل المرصد الاجتماعي التونسي، عددا في حدود ال 321 تحركا احتجاجيا.

وعلى الاغلب أدت الاعتقالات والمتابعات القضائية والتصريحات السياسية الرسمية، إلى خنق عدد من الأصوات المعارضة. ليبقى الفاعلون الاجتماعيون والحركات الاحتجاجات التقليدية معزولة وضعيفة التنظيم، وتمحورت المطالب بالأساس حول اشكاليات بيئية أو تلك التي لها علاقة بالحق في التشغيل وبخلاص المستحقات المهنية او بتحسين مناخ العمل.

ويؤكد هذا الانخفاض - مع الاخذ بعين الاعتبار تواصل تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي طيلة الأشهر الثلاث – المقاربات التي تربط بين القمع والعجز ومكسب حرية التعبير والمطالبة بالحق.

مع العلم ان تراجع نسق التحركات لم يخف حالة الغضب والإحباط في خطابات وتعبيرات التونسيين على مواقع التواصل الاجتماعي. التي كانت اطارا جديدا للمطلبية والتعبير عن الرفض. ولا يزال المواطنون التونسيون يرفعون الشعارات نفسها، ويطالبون بالتغطية الاجتماعية، والتنمية، وتحسين البنية التحتية، والتشغيل، وما إلى ذلك.

ومع تراجع نسق التحركات الاحتجاجية وامام خطاب التجريم التي وصمت بها، عرف الفضاء العام والخاص ارتفاع في احداث العنف وسواء أكان حضريًا أم زوجيًا، فإنه يعبر عن إحباط المواطنين وعجزهم عن إسكات الأوجاع الجماعية التي عانوا منها. ويحتد غلاء المعيشة أكثر فأكثر ويزيد الوضع الاجتماعي تأزما بالنسب لمختلف الفئات الاجتماعية بالتوازي مع تدهور للحالة السياسية والاقتصادية للبلاد.

وتدريجيا، يفقد التونسيون أحلامهم ومثلهم العليا تحت تأثير السيطرة والقمع. وتضيق أكثر الآفاق، ويتخذ التعبير عن الاحتقان الاجتماعي في الفضاء العام أشكالًا أخرى غير المواجهة المباشرة مع السلطة او تمثيلياتها الأمنية والسياسية. وهو ما يمكن ان نطلق عليه ما يعرف ب «اللا احتجاج» والذي يتم التعبير عنه عبر تجاوز الحدود السياسية الخانقة، ودون الكشف عن نفسها في الفضاء العام كمثير شغب أو متظاهر. ويمكن ان نذكر امثلة عديدة عن ذلك، ومنها تجارب الحراقة والانتحار وتعاطي المخدرات والتهريب والعنف كوسيلة لتحويل الإحباط السياسي إلى عمل من أعمال التدخل السياسي.

وخيبة الأمل واليأس التي شهدتها الأشهر الثلاثة الأولى لسنة. والواقع بما يحمله من مؤشرات اجتماعية واقتصادية تعبر بقوة عن أزمة حقيقية، يبدو انها لا يمكن ان تتغير او تختفي قريبا في غياب الوعي السياسي المطلوب.. فتشهد المرحلة استقالة جماعية

من الشان العام من قبل المواطن والسياسي على حد السواء يقابلها لامبالاة وغياب شبه كلي للسلطة المتجسد في رئيس الجمهورية والحكومة.. الامر الذي زاد من خيبة الأمل لدى الشعب

وفي الوقت الذي ينتظر فيه التونسيين " المنقذ" تعجز السلطة السياسية عن إيجاد المخرج ويقتصر ردها على القمع عبر منع المتظاهرين ونشر خطاب سياسي يروج للمؤامرة واتهام الفاعلين السياسيين والمعارضة بالعمل ضد مصلحة الدولة التونسية، فتم وصفهم بالخونة والمهددين للسلم الاجتماعي والمعطلين للتنمية والمصلحة الوطنية..

وتمثل تحركات عائلات المهاجرين غير النظاميين الذين فقدوا في البحر في جرجيس، والناشطين الذين تظاهروا ضد تصريحات الرئيس العنصرية، وحركة العديد من الأشخاص الذين نشروا مواقف معارضة على شبكات التواصل الاجتماعي وقع هذه الخطب وآثارها على المجموعات التي بصدد متابعة الشأن العام.

ويمكن القول ان ما نعيشه اليوم هو بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصمة. فالعزلة والإحباط وخيبة الأمل السياسية والخوف، تجعل السياسة المستقبلية غير واضحة ويصعب التنبؤ بها. وبما أنه من النادر أن تختفي مطالب العدالة من العقول والقلوب، فعلى الاغلب نتجه نحو تعديلا سياسيا أو هزيمة، ستحدثها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ومنذ تركيزه سنة 2013، يواصل المرصد الاجتماعي التونسي مراقبة ومتابعة التحركات الاحتجاجات والعنف وحالات الانتحار ومحاولات الانتحار. ويضع مطالب المواطنين ـ وخاصة اللائك المهمشين والأكثر هشاشة ونداءاتهم وتعبيراتهم، صلب صميم اهتماماته وفي استقلالية تامة عن مقاربات السلطة.

وسنسعى في هذا التقرير للثلاثية الأولى من السنة الى رسم خريطة للحركة الاجتماعية، والتفكير في أسباب الاحتجاجات وتقديم تفسيرات وتحاليل لكل المهتمين من خبراء ومتابعين.. وفي إطار عمل المرصد الاجتماعية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نتجه نحو تغيير في منهجية العمل بهدف تقديم وتفسير أفضل لخصوصية الحالة الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية.

السياقات العامة

1ـ الديناميكيات السياسية:

تتالت الأحداث السياسية في البلاد التونسية خلال الربع الأول من عام 2023. بدأ الشهر الاول بتنظيم للجولة الثانية من الانتخابات التشريعية وكان ذلك يوم الأحد 29 يناير 2023. وسجل معدل مشاركة منخفض للغاية بلغ 11.3%. وتسبب عدم رضا عدد من المواطنين على الوضع الاقتصادي للبلاد في حالة عزوف عامة عن قصد او غير قصد من قبل البعض وكان ذلك بالتوازي مع مقاطعة سياسية واسعة للموعد الانتخابي. لسجل التونسيون أقل نسبة مشاركة في تاريخ البلاد وحتى في العالم.

كما عرفت بداية السنة عدد من التحويرات على مستوى تركيبة الحكومة ومنها اقالة او استقالة وزير الداخلية توفيق شرف الدين، وإنهاء مهام وزير التشغيل والتكوين المهني.. خلط للأوراق فرض على الحكومة الخضوع لتغييرات متتالية وجزئية شملت ايضا وزراء التجارة والتربية والفلاحة والخارجية وكاتب الدولة للموارد المائية.

في نفس الوقت عرف الربع الأول للسنة موجة من مقلقة من الاعتقالات تحت طائلة تهم " التآمر على امن الدولة" تم خلالها القبض على حوالي 30 شخصية عامة تنتقد الرئيس.. ووجهت لهم تهم الخيانة والإرهاب وتعتبر الاعتقالات الأهم التي عرفتها البلاد منذ تجميع قيس سعيد كل السلطة يوم 25 جويلية 2021.

وسجل اعتقال للناشط السياسي خيام تركي، ورجل الأعمال كامل لطيف والوزير السابق لزهر العكرمي والقيادي السابق لحركة النهضة عبد الحميد الجلاصي، ووجهت لهم تهم شبهة التآمر ضد امن الدولة التونسية. وجاء ذلك على خلفية عقد اجتماعات مع شخصيات أجنبية في منازلهم. واعتبر أنهم بصدد التخطيط لانقلاب. وتم القاء القبض على القيادي في حركة النهضة نور الدين البحيري على خلفية منشور على الفايس بوك يدعو إلى الاحتجاج على سياسة الرئيس قيس سعيد. كما شملت موجة الاعتقالات ثلاثة من قادة المعارضة، شيماء عيسى وعصام الشابي في 22 فيفري، وجوهر بن مبارك في 24 فيفري. ألقت فرقة مكافحة الإرهاب القبض على عصام الشابي في أحد شوارع تونس العاصمة وتم تفتيش منزله في 22 فيفري دون وجود مذكرة توقيف ودون تحديد التهم الموجهة إليه. كما تم القبض في نفس الفترة على نور الدين بوطار، مدير إذاعة موزاييك اف إم، في 13 فيفري بتهمة غسل الأموال و "الإثراء غير المشروع" في الوقت الذي تم الحديث عن ان إيقافه كان وراءه دوافع سياسية بالأساس وعدم رضا على الخط التحرير للإذاعة وخاصة برنامج "ميدي شو" "الذي ينتقد بشدة تصرفات الرئيس. وتم وضع عضو البرلمان السابق وليد جلاد رهن الاحتجاز لنفس تهم غسيل

الأموال. كما وجهت تهم ضد بشرا بلحاج حميدة وكامل الجندوبي في مارس 2023 بالمشاركة في المؤامرة التي تحاك ضد امن الدولة التونسية وسلمها الاجتماعي.

ونعت رئيس الجمهورية كل هؤلاء ومن يدافع عنهم او يحاول تبرئتهم، بالخونة، في انتهاك واضح لقرينة البراءة. وقال إن «كل من يجرؤ على تبرئتهم هو شريك لهم». ولإضفاء الشرعية على هذه الاعتقالات استخدم قانون مكافحة الإرهاب الذي لا يوفر الحماية الكافية للمحتجزين وينص على الاحتجاز لمدة تصل إلى 15 يوماً، بما في ذلك 48 ساعة دون الاستعانة او حضور محام.

وصنفت جملة الاحالات والاستجوابات التي شهدها شهر فيفري ضمن نمط توجه موصوف نحو حكم استبدادي، أعربت منظمات المجتمع المدني وقوى المعارضة عن رفضها لها، واعتبرتها وسيلة لزرع الخوف وتقويض مصداقية كل الأصوات والآراء المخالفة، عبر اتهامات بالتآمر.

في نفس الفترة أعلن الرئيس عن حل جميع المجالس البلدية مع إصداره قرار رسمي في ذلك يوم 9 مارس ليضرب مكسب اخر من مكاسب الثورة وينهي مهام رؤساء وأعضاء 350 بلدية منتخبين دون ضبط موعد قادم لتجديد تركيباتها.

وفضلا عما شهدته البلاد من تجاذبات سياسية وتعمق للأزمة الاقتصادية خلال الأشهر السابقة، كان لرئيس الجمهورية خطابات معادية للأجانب وخاصة منهم المهاجرين الافارقة من جنوب الصحراء، اين اتهمهم بالإجرام. وبمحاولة تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد وبارتكاب جرائم من شأنها تهديد الامن العام. ونفى الرئيس ووزير الخارجية الطابع العنصري لنص البيان الذي نقل خطاب الرئيس امام مجلس الامن القومي.

وكان تأثير الخطاب كبيرا على حياة المهاجرين اين ترافق بموجة من أفعال عنف وعنصرية وعمليات طرد لمهاجرين واعتقالات تعسفية واعتداءات مجانية عليهم في الفضاءات العامة.

2.الديناميكيات السوسيو-اقتصادية:

في الربع الأول من السنة، تواصلت حالة الركود الاقتصادي، وانعكست في نقص المواد الغذائية وارتفاع نسب التضخم بالبلاد. ورغم ان الازمة كانت عالمية الا ان الامر كان اكثر تعقيدا بالنسبة لتونس.. ففي نفس الوقت يحاول الاقتصاد التخفيف من وقع حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعيشها البلاد منذ سنوات، مع سعي نحو مواجهة تداعيات الازمة العالمية في علاقة بوفرة المواد وارتفاع أسعار العلف والاسمدة والادوية ومخلفات الحرب الروسية الأوكرانية التي ستكون لها تأثيراتها على موازنات الدولة وقدرتها على تغطية حاجياتها من القمح والمحروقات بالأساس.

ويطرح هذا الوضع الاقتصادي المتأزم جملة من التحديات التي يتعين التغلب عليها، وخاصة منها النمو الضعيف وانخفاضه المستمر منذ عام 2019. والذي تقول توقعات الحكومة في قانون المالية لعام 2023، انه لن يتجاوز معدل 1.8٪ هذا العام.

ويمثل تعمق العجز في المالية العامة في السنوات الأخيرة تحديا بدوره. يهدف قانون المالية الحكومي لعام 2023 إلى تقليل هذا العجز وإبقائه عند مستوى -5.2٪ من الناتج القومي الخام، بعد معدل -7.7٪ في عامي 2021 و 2022. ويأتي ذلك في وقت تعرف فيه نسب البطالة جمود عند ال 15٪.

ويعتبر الارتفاع المتواصل لمعدلات التضخم هو التحدي الثالث خاصة في ظل عجز السياسات الاقتصادية على السيطرة عليه. هذا التضخم، الذي تجاوز 10.4٪ في فيفري 2023، مع ما رافقه من ارتفاع في الأسعار ومزيد تدهور للمقدرة الشرائية. ويؤثر هذا التضخم بشكل رئيسي على الأغذية والمشروبات غير الكحولية والمشروبات الكحولية والتبغ والملابس والأحذية والنقل والسلع والخدمات المتنوعة والسكن والمياه والغاز والكهرباء وغيرها من أنواع الوقود. ويترافق التضخم بنقص في المواد الغذائية واختفاء العديد منها من السوق، دون سبب واضح او تبرير منطقي من قبل السلط.

والتحدي الآخر الذي تواجهه الدولة التونسية، هو التأخير في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، على الرغم من الاتفاق المبدئي الذي ينطوي عليه مسار الاتفاق. وفي الواقع، تتفاوض تونس على حوالي ملياري دولار من دعم صندوق النقد الدولي، وهو مبلغ رهين شروط. فيجب أن تركز البلاد على القطاع الخاص، الذي لعب دورًا مهمًا في تطوير الاستراتيجية المقترحة وخطة التنمية الوطنية للفترة 2023-2025 والتي كشفت عنها الحكومة في أوائل جانفي.

ويرتبط عدم الوصول الى اتفاق في هذا القرض - الذي يتم تقديمه كمنقذ على الرغم من عواقبه الواضحة على المواطنين وخاصة منهم الأكثر هشاشة - بعقبات تقنية في الظاهر في حين انها بالأساس سياسية.

وتواجه تونس من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، تراجعت معها عجلة التنمية والإنتاج وأصبحت نسب التضخم تشكل مصدر قلق وخوف لدى التونسيين باعتبار ما تمثل من تهديد لمقدرتهم الشرائية واحتياجاتهم اليومية.. ويأتي ذلك في وقت تتراجع تونس في تصنيفاتها التي تعتبرها ان دولة محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد.

وتتزامن نهاية الثلاثية الأولى للسنة بانطلاقة لشهر رمضان الذي يعتبر كفترة معقدة للغاية بالنسبة للتونسيين، بالنظر إلى النفقات المفرطة التي يأتي بها هذا الشهر.

الحركات الاحتجاجية

التوزيع الجغرا-مكاني:

خلال الثلاثة الأشهر الأولى للسنة، تم رصد ما مجموعه 1262 حركة احتجاجية من قبل فريق المرصد الاجتماعي التونسي. وهو معدل ربع سنوي منخفض بشكل واضح، بالمقارنة مع نفس الفترة من السنوات السابقة والتي تتسم في الغالب بحالة توتر واحتقان. وتركزت هذه التحركات بالأساس في جهات تونس الكبرى وسيدي بوزيد وقبلي وهو امر مفهوم بالنظر لخصائص هذه الجهات وقدرتها على احتكار الشأن العام.

1262 إحتجاج			
36	بن عروس	45	أريانة
259	تونس	24	بنزرت
63	منوبة	15	زغوان
18	باجة	15	نابل
16	سليانة	45	جندوبة
108	سوسة	30	الكاف
17	المنستير	65	صفاقس
140	سيدي بوزيد	9	المهدية
98	القيروان	23	القصرين
16	قابس	13	تطاوين
11	توزر	61	مدنين
34	قفصة	101	قبلي

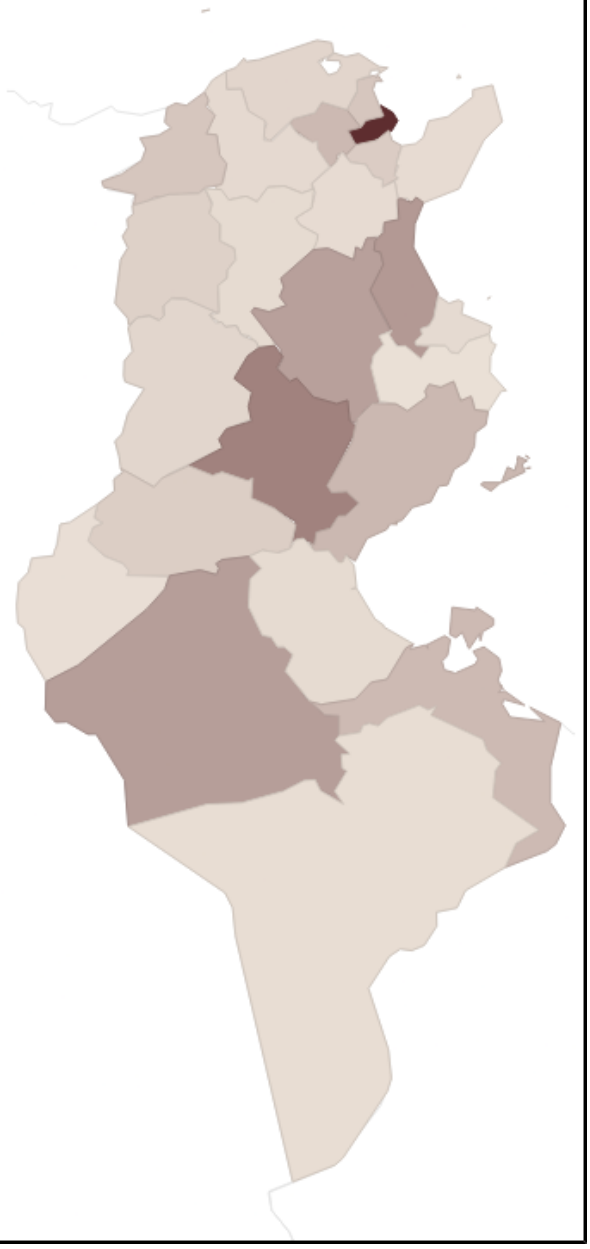

- جانفي: 520 تحركا احتجاجيا غالبيتها سجلته جهات تونس العاصمة وسيدي بوزيد والقيروان. ويلاحظ وجود نوع من التقارب بين بقية الجهات، على الرغم من الاختلافات في المعدلات المسجلة، مما يدل على أن الغضب موجود في كل مكان في البلاد.

-فيفري: 432 تحركا احتجاجيا، جرت معظمها في تونس الكبرى وفي ولايات سيدي بوزيد، وقبلي، وسوسة، والقيروان. وتبين الخرائط وجود فجوة واختلال في نسق التحرك في بقية الجهات.

- مارس: 321 تحركا احتجاجية سجلت غالبيتها في تونس الكبرى. وتتوزع بقية التحركات بين صفاقس وسوسة وقبلي. ويمكن الملاحظة ان شهر مارس قد شهد نسق في التحرك يكاد يكون متناسب، على عكس الأشهر الأخرى التي كانت فيها بعض الجهات شبه غائبة.

احتكرت المنطقة الشمالية الشرقية للبلاد اغلبية التحركات الاجتماعية وسجلت خلال الربع الأول مجموع 457 تحركا احتجاجيا، بما في ذلك 192 خلال شهر جانفي و116 في شهر فيفري و88 في شهر مارس.

- جانفي: سجلت منطقة الوسط الغربي خلال شهر فيفري ارتفاع في نسق المطلبية والاحتجاج حيث شهدت ولاية القصرين وسيدي بوزيد والقيروان 139 تحركا احتجاجيا.

- فيفري: تراجع نسق الاحتجاج والمطلبية خلال الشهر الثاني للسنة. ومع ذلك، يمكن القول ان توزيع التحركات على الجهات كان نفسه مقارنة بالأشهر السابقة اين واصلت جهات سيدي بوزيد وقبلي والقيروان تصدر مقدمة المناطق التي تعرف تحركات احتجاجية.

- مارس: حافظ الشهر- الذي تميز بتقارب معدل التحركات بين المناطق - على نفس خريطة الاحتجاجات التي شهدتها الأشهر السابقة. وعرفت مناطق الوسط الشرقي والشمال الشرقي نفس نسق التحركات الاحتجاجية.

وماتزال تونس الكبرى باعتبارها العاصمة السياسية والمقر الاجتماعي لمختلف مؤسسات الدولة، تسجل اغلب التحركات الاحتجاجية ومسيرات غضب المعارضة والمجتمع المدني والمواطنين على حد السواء. وبالنظر انها المنطقة لها تاريخها كمنطقة صراع غنية ديموغرافيًا، احتكر تونس الكبرى أكبر عدد من الاحتجاجات السياسية، خلال الربع الأول للسنة.

كما شهد ولايات الشمال الشرقي عدد من المظاهرات ذات المرجعية القانونية وتعلقت بمسائل سياسية وقضايا حقوق الإنسان. وهي المنطقة عرفت أقل عدد من الاحتجاجات

التي تميل إلى العنف الحضري وعرقلة الأنشطة. وفي المجموع، شهد الشمال الشرقي والوسط الغربي 261 احتجاجات خلال الثلاثية الاولى. في الوقت الذي شهدت فيه منطقة الشرق الأوسط نسق مرتفع للاحتجاجات. وكانت مناطق الشمال الغربي والجنوب الشرقي المناطق ذات المعدلات الأدنى، على الرغم من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤكد تهميشها باعتبارها جهات تسجل معدلات عالية من الفقر والامية.

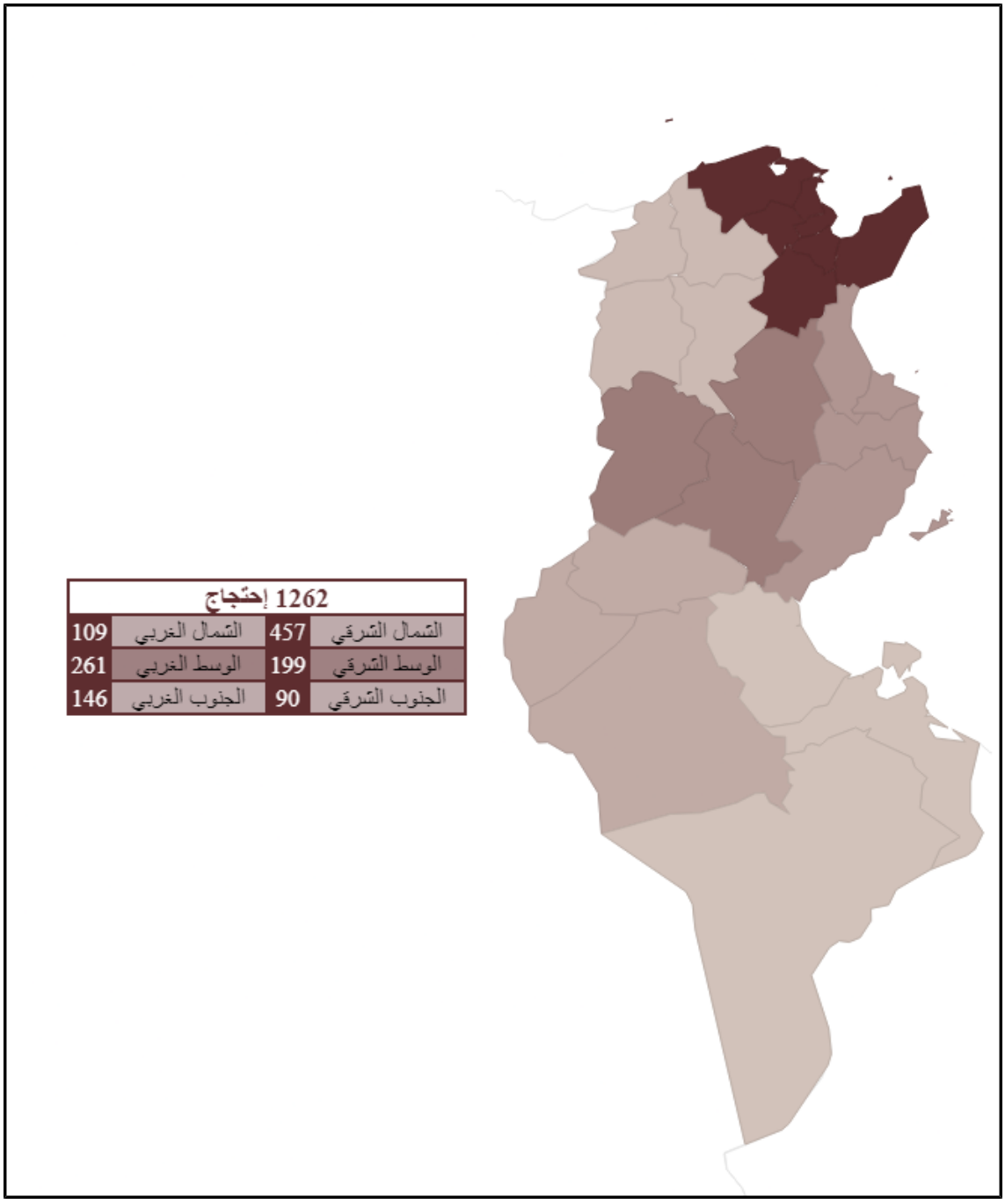

التوزيع حسب النوع الاجتماعي

الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023، كان الطابع المشترك والذي يجمع الجنسين هو المهيمن على التحركات والاحتجاجات الاجتماعية اين مثل نسبة 84.3٪. في الوقت الذي كان ال 14.7٪ من التحركات المتبقية ذكوري بالأساس. ولاتزال التحركات الخاصة بالنساء محدودة للغاية ويمكن تفسيرها بسيطرة العقلية الذكورية الطاردة والثقافة الاقصائية للنساء من المشاركة في الشأن العام.

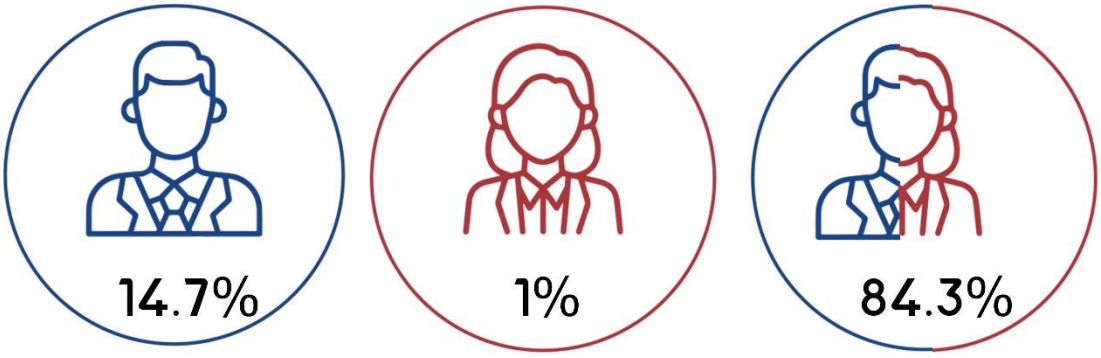

التحركات العشوائية وغير العشوائية

بلغ معدل الاحتجاجات العشوائية والفوضوية 59.9٪، بعد انخفاض في هذا النوع خلال الأشهر الأخيرة من عام 2022. ولا يزال الشكل غير المنظم للتحركات هو المسيطر على مستوى التحركات، وعاد مؤخرا الى مواجهة القمع والمنع البوليسي، في نفس الوقت تحاول الحكومة تشويه سمعة الحركات الاجتماعية وتفكيكها. وسجلت التحركات العشوائية اعلا معدلاتها خلال شهر جانفي اين مثلت نسبة 71.7٪. لتتراجع خلال شهر فيفري إلى 54.4٪. وتواصل الانخفاض مع حلول شهر مارس، لتصل الى نسبة 48.3٪.

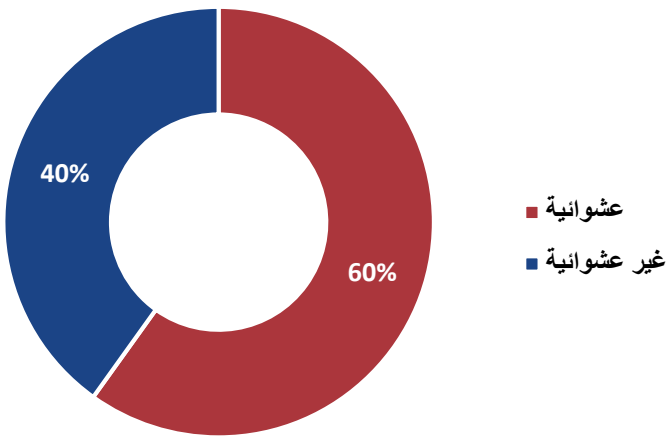

واتسمت الأشهر الولي للسنة بتشتت كبير للتحركات بين الجهات، وسجلت ولاية سيدي بوزيد غالبية التحركات العشوائية، ب 116 تحركا في المجموع. وسجلت ولاية سوسة 95 تحركا عشوائيا، وسجلت قبلي 92 تحركا، وعرفت تونس العاصمة 70 تحركا عشوائيا. أما بالنسبة لتحركات غير العشوائية المنظمة، فقد سجلت تونس أعلى معدلاتها، حيث شهدت 189 تحركا منظما غير عشوائي.

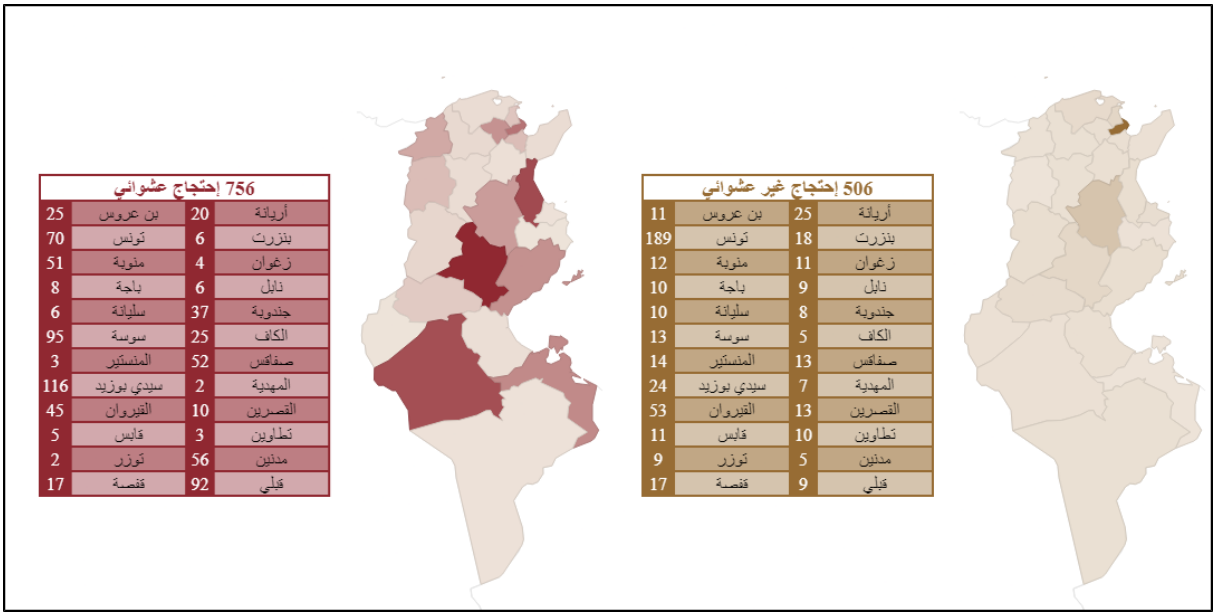

التحركات المنظمة وغير المنظمة

بشكل عام، جاءت غالبية التحركات الاحتجاجية التي شهدها الثلاثي الأول للسنة في شكل منظم تم برمجتها مسبقا، وتم الإعلان المسبق وتنظيم نسبة 69.1٪ منها في حين كانت ال 30.9٪ المتبقية في شكل ردود فعل فورية وتحركات انفعالية بالأساس عكست في مجملها رفض سياسي وغضب اجتماعي وحالة من عدم الرضا ولا تعبر هذه التحركات على الفوضى بقدر ما تمثل نتاج طبيعي للقمع.

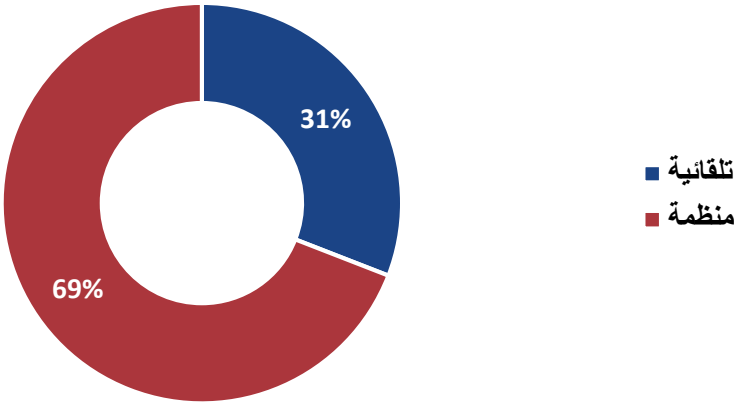

وشهدت ولايات تونس العاصمة وسوسة وسيدي بوزيد أعلى معدل للحركات المنظمة، بينما سجلت القيروان وسيدي بوزيد ومدنين أعلى معدل للحركات غير المنظمة ذات الطابع الانفعالي. وفي جزء كبير منها كان يمكن التحركات غير المنظم المسجلة الى تحركات ذات طابع عنيف. وهو ما يعكس تزايد في مستوى الغضب لدى عموم التونسيين واساس في العمل السياسي.

872 إحتجاج منظم			
أريانة	35	بن عروس	24
بنزرت	8	تونس	177
زغوان	10	منوبة	56
نابل	5	باجة	10
جندوبة	35	سليانة	8
الكاف	27	سوسة	102
صفاقس	54	المنستير	14
المهدية	4	سيدي بوزيد	111
القصرين	13	القيروان	33
تطاوين	8	قابس	10
مدنين	4	توزر	6
قبلي	95	قفصة	23

390 إحتجاج عفوي			
أريانة	10	بن عروس	12
بنزرت	16	تونس	82
زغوان	5	منوبة	7
نابل	10	باجة	8
جندوبة	10	سليانة	8
الكاف	3	سوسة	6
صفاقس	11	المنستير	3
المهدية	5	سيدي بوزيد	29
القصرين	10	القيروان	65
تطاوين	5	قابس	6
مدنين	57	توزر	5
قبلي	6	قفصة	11

الفاعلون الاجتماعيون ومطالبهم

الثلاثية الأولى لسنة 2023، تعلق الجزء الأكبر من الشعارات والمطالب المرفوعة من قبل الفاعلين الاجتماعيين بالتحولات السياسية والاجتماعية التي تعيش على وقعها البلاد. فارتبطت في 50% منها بإشكالية اجتماعية من الحركات. وشكلت المشاكل المتعلقة بالإدارة سببا لتنظيم 29٪ من الاحتجاجات المسجلة. في نفس الوقت أثار الوضع الاقتصادية حالة من الغضب وعدم الرضا وكان أيضا العامل السياسي في العديد من المناسبات وراء عدد من التحركات الاحتجاجية المسجلة.

التصنيف

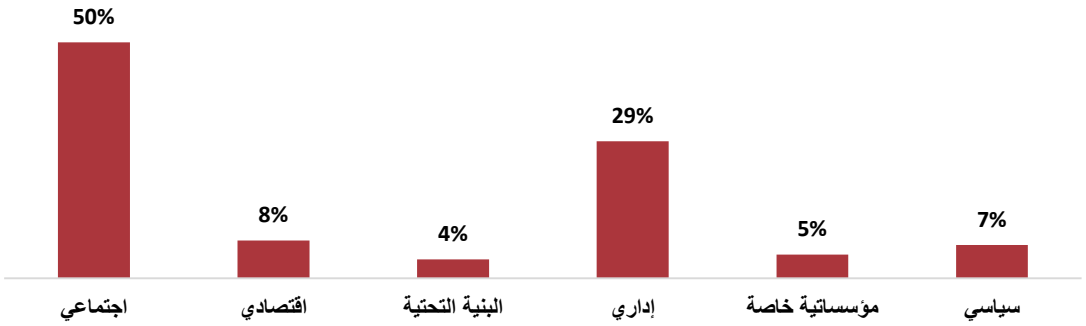

وشهد القطاع العام نشاط عال خلال نفس الفترة وتعلقت مطالبه بالأساس بحقوق العمال وحقهم في الترسيم وتسوية وضعياتهم المهنية، وتحسين ظروف العمل، فضلاً عن الاحتجاجات في علاقة بانتهاكات الحقوق وعدم دفع الأجور. كما مثلت تحركات الإطار التربوي الجزء الاكبر من تحركات القطاع العام وتناولت أساس وضعية المعلمين والأساتذة النواب. وسجلت الفترة أيضا تحركات تنديدا بقرارات او بيانات رسمية.

وبالتالي، فإن تداعيات الأزمة الاجتماعية، والتنكر للاتفاقات الرسمية، وما تمثله من مؤشرات في انعدام الامن والاستقرار الوظيفي كان في صميم مخاوف المحتجين خلال الثلاثي الاول للسنة.

وتباينت ملامح الفاعلين الاجتماعيين واتسمت أساسا بالتنوع والاختلاف. وشكل المواطن 15% منها وطالب بحقه في الحصول على الخدمات العمومية. وفي 13٪ كانت التحركات من قبل المربين والمعلمين والأساتذة النواب، ومثلها 13٪، قام به كوادر وتمثيليات قطاعية وعمال (من قطاعات مختلفة بما في ذلك الصحفيين والمزارعين والمحامين والسواق والصيادين وعمال البناء والأطباء..)، و10٪ عاطلون عن العمل، و 8٪ طلاب و 7٪ نشطاء.

وكان السجناء أيضا من بين الفاعلين، فضلا عن القصر. وهذا مؤشر يدل على انتشار الظروف والعوامل الدافعة الى التحرك والاحتجاج وأصبحت تشمل مختلف الفئات.

الفاعلون

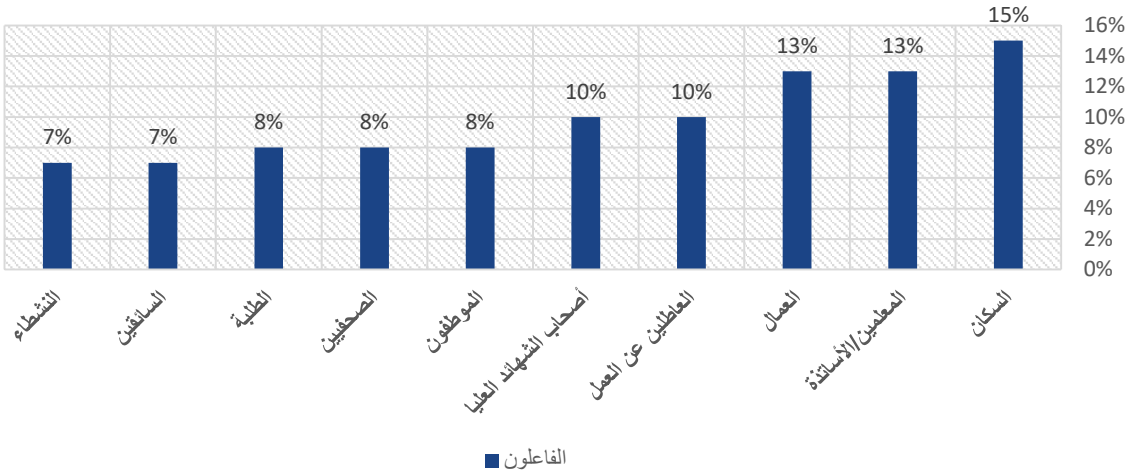

أطر واشكال الاحتجاج:

كانت الطرقات والفضاءات العامة أماكن واطر للاحتجاج والتظاهر بالنسبة ل 28٪ من التحركات التي شهدتها الثلاثية الأولى للسنة، في حين كان 13٪ في محيط ومجال المؤسسات التعليمية، و 19٪ كان عبر وسائل الإعلام، و6٪ أمام المقرات الحكومية،

13٪ امام هياكل اجتماعية، و 12٪ في أماكن العمل و 5٪ على الشبكات الاجتماعية.. ويمكن الملاحظ من خلال الأرقام ان هناك انجراف للتعبيرات الاحتجاجية نحو فضاء شبكات التواصل الاجتماعي وسائل الإعلام. في شكل من اشكال تفاديا والابتعاد عن القمع الذي تتعرض له التعبيرات السياسية، واعتماد هذه الفضاءات البديلة حتى يتمكنوا من التعبير عن غضبهم.

واستهدف الفاعلون في الاحتجاجات المسجلة - كما في الأشهر السابقة - السلطة المركزية. كانت الحكومة هدفًا لـ 56٪ من الاحتجاجات وكانت وزارة التعليم هدفًا لـ 16٪ من التجمعات الغاضبة. واستهدفت رئاسة الجمهورية ب 4٪ من الاحتجاجات بشكل مباشر. بالإضافة إلى ذلك، كانت الوزارات والمقرات الإدارية والسلط الجهوية معنية بجزء من هذه التحركات.

فيما يتعلق بأشكال الاحتجاج، لا تزال الاعتصامات هي الشكل الأكثر انتشارا اين مثل 39.1٪ من التحركات المسجلة. يليها في ذلك الإضرابات، والحملات الإعلامية، ومقاطعة الامتحانات، وإغلاق أماكن العمل، واضرابات الجوع..

وتم الاعتماد في التحركات والتعبير عن الغضب تحركات تبنت إغلاق الطرقات ومنع الدخول للمؤسسات الرسمية والخاصة في تعبير للفاعلين الاجتماعيين والمشاركون في التحركات الاجتماعية عن الهيمنة التي يشعرون بها على هذه الأماكن التي لا تخصهم. وسواء كانوا فلاحون يقمون بأغلاق الطرق أو مدرسون يمنعون الوصول إلى المدارس، فإن هذا الشكل من الاحتجاج هو وسيلة للتحرر الذاتي من سيطرة الدولة ومطالبة صريحة بمعاملة أفضل (البنية التحتية، والتزام الدولة بقضايا المناخ، أو الحق في تسوية وضع العمل).

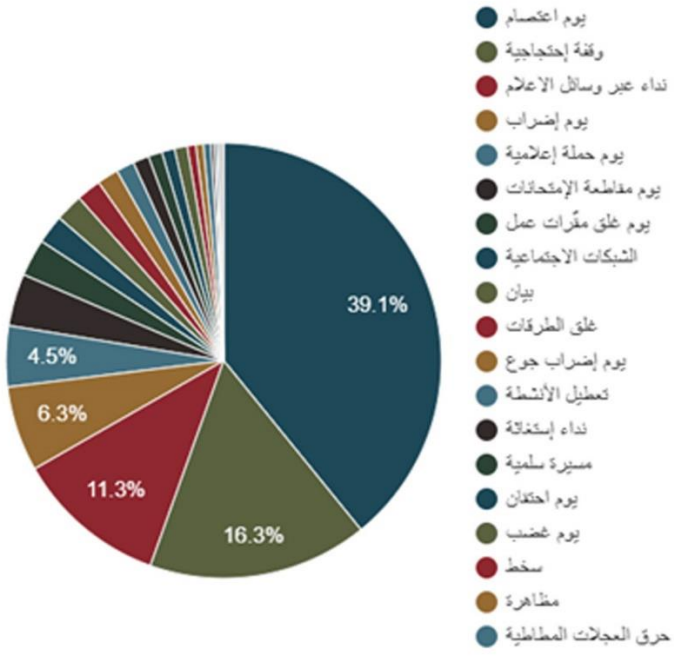

ويتم قياس مستوى غضب المحتجين من خلال شكل تحركاتهم والمجالات التي يتم التعبير فيها. ويعكس تنوع الجهات الفاعلة وتنوع المساحات ووسائل الاحتجاج، حجم الغضب الذي يبدو انه ينتشر على نطاق واسع في الواقع. وهو غضب خفي يمكن ان يتحول من الركود ليتخذ منحى تصاعدي في أي وقت.

وبدأت وسائل الإعلام تظهر كمساحة بديلة للاحتجاج. من خلال إيلاء الاهتمام أكثر للقضايا التي تطرحها النخبة السياسية والمواطنين على حد السواء. وتعود الديناميكية السياسية والاجتماعية مرة أخرى الى استثمار الأطر (الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي)التي كانت مصدر إلهام للثورة التونسية. وهو ما يجعلنا نشير الى ان قوة وسائل الإعلام كمحرك للتعبير السياسي والاجتماعي تستحق الاهتمام.

وتجدر الإشارة ختاما الى ان العام المقبل المعقد اقتصاديًا للتونسيين، لن يخلو من تمثلات وتجليات واضحة للتحركات الفاعلين الاجتماعيين. رغم ان الخوف من القمع والصورة السلبية للمعارضة السياسية في نظر الجمهور بدد لجم المطلبية والتعبيرات الرافضة والاحتجاجية. ومع ذلك، فإن الأمل في تعبئة واعية بالمخاطر السياسية والاقتصادية التي تهدد البلد، لا يزال حيا وفاعلا ومستعد لملىء الفضاء العام والاحتجاج في كل وقت.

تقريـــــر الثلاثـــي الأول (جـــــــانفي - مارس 2023) حول الهجرة غير النظـــامية

القت أحداث نهاية شهر فيفري بتداعياتها على السياق الهجري غير النظامي في تونس. حيث أعقب بلاغ رئاسة الجمهورية في 21 فيفري 2023 سلسلة من الاعتداءات والانتهاكات طالت المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في تونس بصرف النظر عن وضعيتهم الإدارية. كما تمسكت أجهزة الدولة بما أسمته "تطبيق القانون" أي حرمان المهاجرين بدون وثائق من الحق في العمل والسكن. ساهم مناخ الرعب الذي ساد على الفضاء الافتراضي وميدانيا تجاه المهاجرين في تعميق البيئة الطاردة للمهاجرين. استفادت شبكات تهريب المهاجرين من هذا الوضع لتدفع بالفارين للبحر في مراكب حديدية انتجت مأساة إنسانية على الشواطئ التونسية. رصد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 92 ضحية ومفقود خلال شهر مارس على السواحل التونسية ليرتفع العدد خلال الثلاثية الأولى الى 127 ضحية ومفقودا. رافق هذا الوضع المأساوي عجز في إدارة الازمة الإنسانية وضمان الدفن اللائق والسريع وتوفير المعطيات والمعلومات لعائلات المفقودين إضافة الى التعتيم حول حوادث الغرق بالتفاصيل.

منعت السلطات التونسية في الثلاثية الأولى 14963 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية أي بارتفاع 386% من خلال احباط 503 عملية اجتياز .

وصل 774 تونسيا الى السواحل الإيطالية خلال شهر مارس مقابل 224 واصلا خلال نفس الفترة من سنة 2022 أي بزيادة بنسبة 245 % منهم 63.56 % رجال , 10.56 % نساء , و 30 % من القصر .

تتجه سياسات الهجرة في تونس أكثر الى الزجر والقمع ضد كل المهاجرين وتعمّق المأساة الإنسانية في تونس وعلى سواحلها. كما تلعب الضغوط الأوروبية دورا أساسيا في السياسات التونسية التقييدية والتمييزية إزاء المهاجرين مستفيدة من هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات– 2020 – 2021 - 2022 – 2023

الشهر	2020			2021			2022			2023		
	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	68	22	316	84	17	463	382	124	1155	341	85	2322
فيفري	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036	770	177	5147
مارس	60	4	137	334	72	882	224	58	886	777	241	7494
المجموع	154	51	1024	1078	166	2618	914	277	3077	1888	503	14963

عدد الواصلين الى إيطاليا

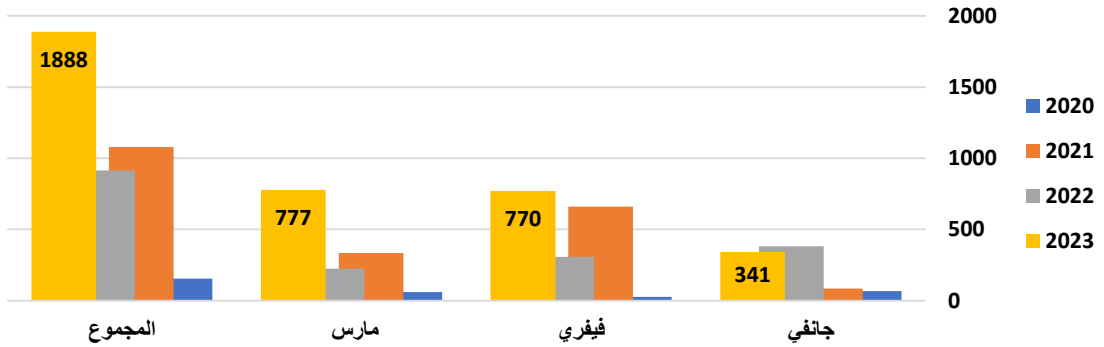

عدد عمليات الاجتياز المحبطة

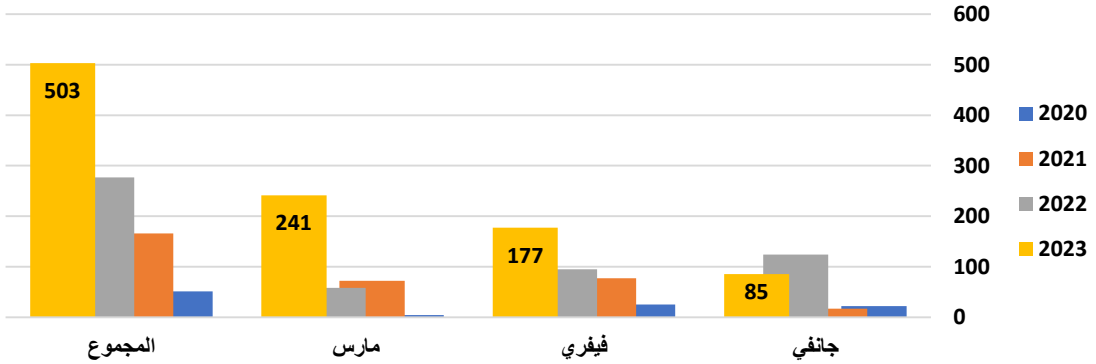

عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم

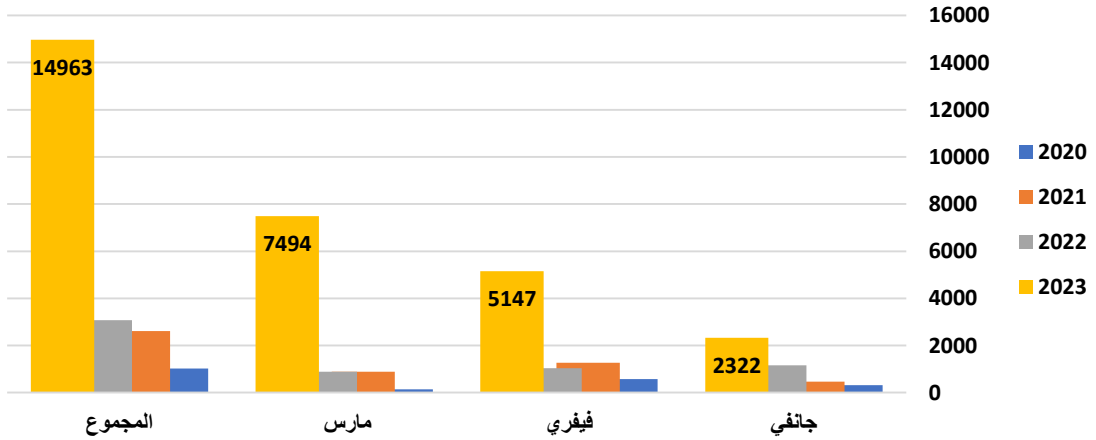

توزيع الواصلين الى إيطاليا في شهر مارس خلال سنة 2023

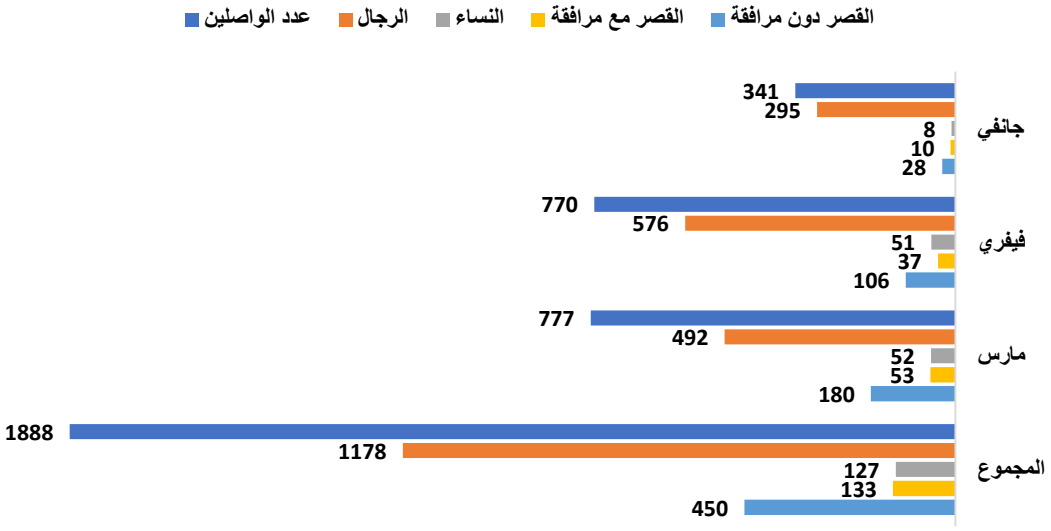

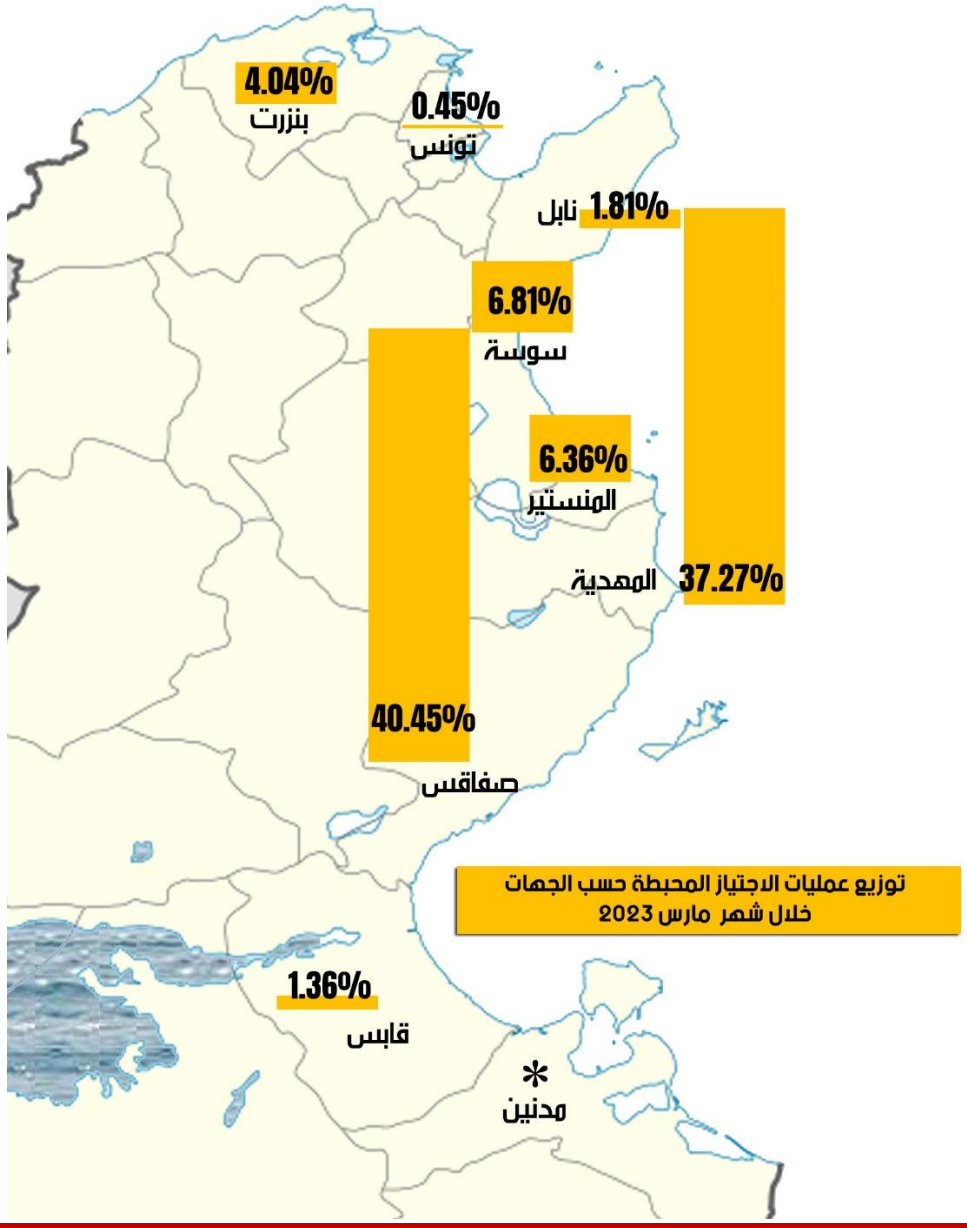

توزيع المجتازين حسب الجنسيات شهر مارس 2023

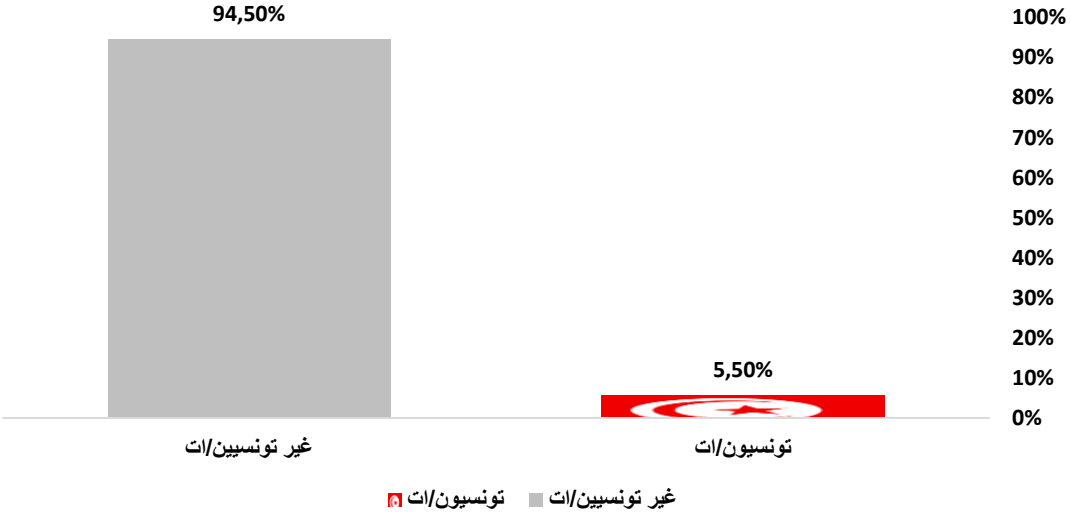

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال مارس 2023

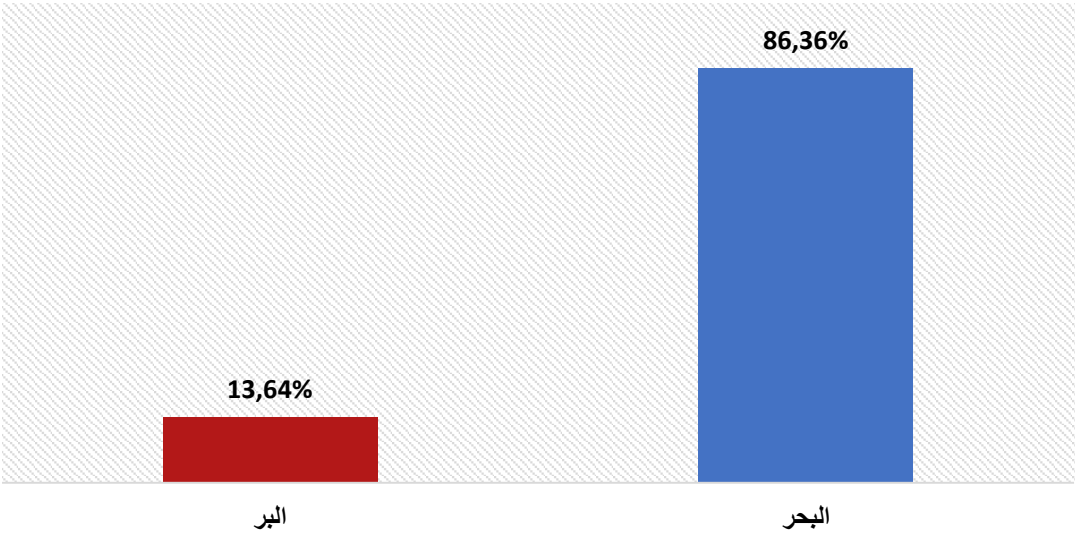

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2023

الشهر	عدد الضحايا والمفقودين
جانفي	28
فيفري	7
مارس	92
المجموع	127

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2023	عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2023
398	127

تقريـر العنف خلال الثلاثي الأول [جـــانفي- مـــارس 2023]

حافظ مؤشر العنف على ذات النسق التصاعدي المسجلة خلال الأشهر الأخيرة. فيما حافظت خارطة العنف على ذات التوزيع الجغرافي او المكاني.

يستهدف هذا العنف المهاجرين والنساء والأطفال ويأخذ بعدا استعراضيا في الفضاءات العامة حيث يتم التطبيع معه بشكل ملحوظ ويُنظر اليه كما لو كان روتينا في الحياة اليومية للتونسيين. ويتأثر الفضاء التربوي والمنازل بأغلبية حالات العنف المرصودة. كما شكل خطاب العنصرية والعنف المعادي للمهاجرين من أبناء دول جنوب الصحراء مؤشرا لتنامي العنف.

هذه الممارسات العنيفة والخطب المحرضة على العنف، شرعتها السلطة، برزت خلال شهري فيفري ومارس وجعلت البقاء صعبا على المهاجرين مما دفعهم إلى الفرار او السجن.

التوزيع الجغرافي

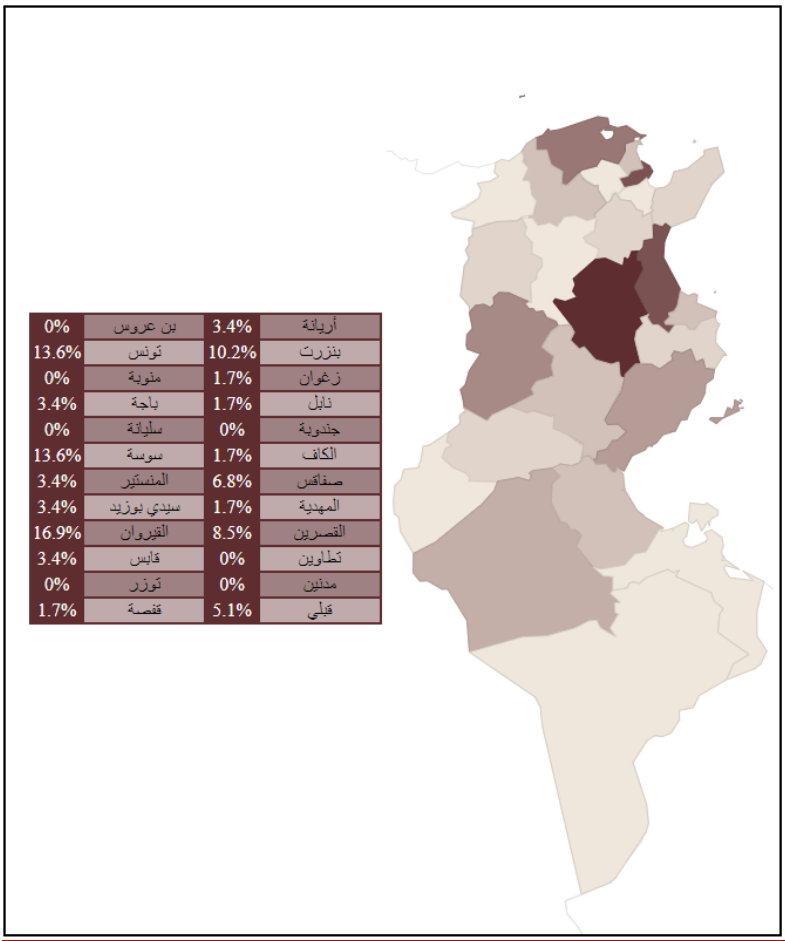

أريانة	3.4%	بن عروس	0%
بنزرت	10.2%	تونس	13.6%
زغوان	1.7%	منوبة	0%
نابل	1.7%	باجة	3.4%
جندوبة	0%	سليانة	0%
الكاف	1.7%	سوسة	13.6%
صفاقس	6.8%	المنستير	3.4%
المهدية	1.7%	سيدي بوزيد	3.4%
القصرين	8.5%	القيروان	16.9%
تطاوين	0%	قابس	3.4%
مدنين	0%	توزر	0%
قبلي	5.1%	قفصة	1.7%

توزع العنف بنسب متفاوتة في مختلف الجهات. وتأتي ولاية القيروان في مرتبة أولى بنسبة 16.9 بالمئة من مجموع العنف المرصود تليها ولايتي تونس وسوسة بنسبة 13.6 بالمئة. وفي بنزرت تم تسجيل نسبة 10.2 بالمئة. علما وان إقليم تونس الكبرى سجل أكثر من 35 بالمئة من حالات العنف المرصودة خلال شهر فيفري.

ولم تسجل ولايات جندوبة وتطاوين ومدنين وتوزر وسليانة وبن عروس ومنوبة حالات عنف عام خلال الثلاثية الأولى لأسباب قد تعود الى البعد الجغرافي عن المركز الذي يهيمن فيه الخطاب العنصري.

التوزيع بحسب الجنس

مثل الرجال النسبة الأبرز في مرتكبي حالات العنف وذلك بنسبة 89.9 بالمئة. فيما تمثل نسبة النساء المرتكبات للعنف 3.7 بالمئة اما احداث العنف المرتكب من قبل الجنسين معا فهي في حدود 7.4 بالمئة.

اما بالنسبة لضحايا العنف فأن الرجال أيضا اغلبية بنسبة 48.3 بالمئة تليهم النساء بنسبة 32.8 بالمئة. ومثل الجنسين معا نسبة 10.3 بالمئة من الضحايا ولقي 8.6 بالمئة من ضحايا العنف مصرعهم جراء العنف المرتكب ضدهم.

مجالات العنف

على غرار أشهر العام 2022 كان العنف اجراميا بنسبة 78 بالمئة. وأثر في القطاع المؤسساتي بنسبة بلغت 11.9 بالمئة وذلك في إطار احتجاجي بنسبة 5.1 بالمئة. كما كان هذا العنف اقتصادي بنسبة 3.4 بالمئة وسياسي بنسبة 1.7 بالمئة.

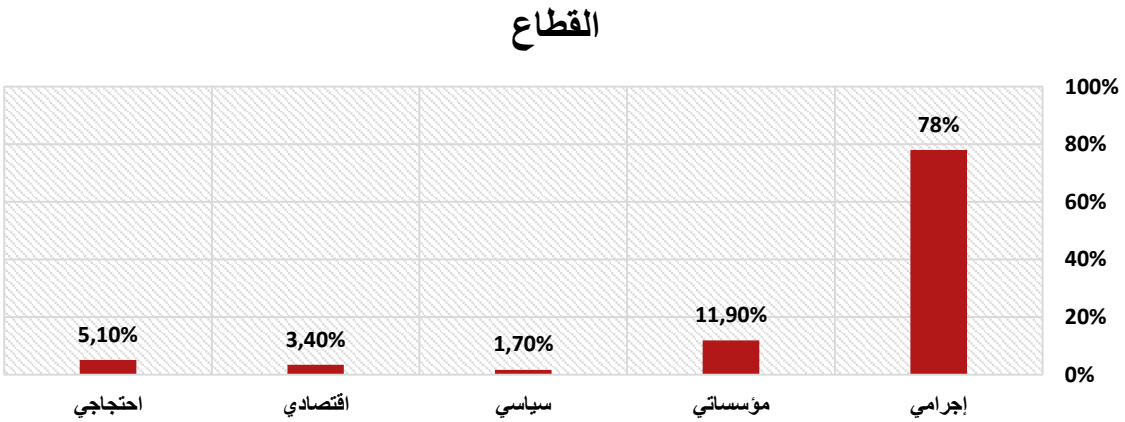

اشكال العنف

على غرار الأشهر السابقة أيضا، كان العنف في شكل اعمال عنف فردية. وقد بلغت نسبة العنف الفردي 62.7 بالمئة من العنف المرصود فيما مثل العنف الجماعي نسبة 37.7 بالمئة.

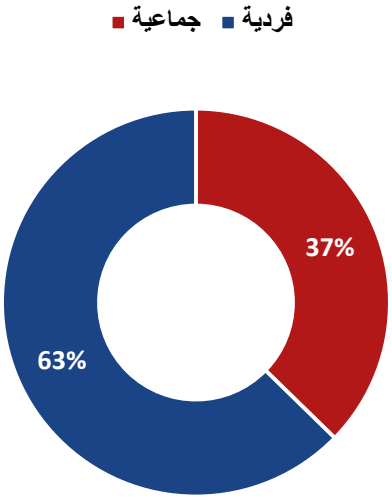

مثل الشارع أبرز الفضاءات التي مُورس فيها العنف بنسبة 54.2 بالمئة. وهو امر أصبح شبه عادة. تليه الفضاءات الخاصة بنسبة 28.8 بالمئة ثم الفضاءات التربوية بمختلف مستوياتها بنسبة 8.5 بالمئة.

كما مثلت المؤسسات الاقتصادية فضاء للعنف بنسبة 3.4 بالمئة يليها النقل العمومي بنسبة 1.7 بالمئة. وما هو غير معتاد ظهور المساجد كفضاء للعنف بنسبة 1.7 بالمئة.

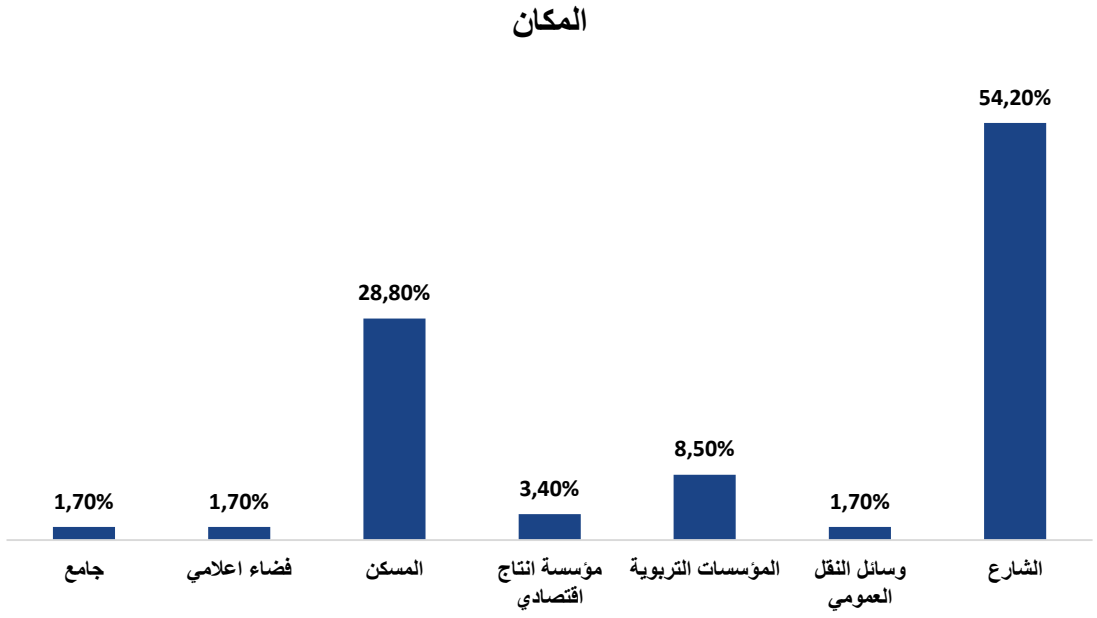

إن تنامي العنف في الفضاء العام يعود الى منطق مزدوج. فمن جهة أسهم التقليل من شأن العنف في تصاعده وسهولة إدامته دون خوف من عواقبه. كما ان ظهور العنف في المساجد يدل على عبور المحظورات والمحرمات وعدم مراعاة الشرطة لهذا العنف وصعوبة تأكيد حقوق المرء في حالة الإيذاء. جميعها أسهمت في هذا الارتفاع المستمر للعنف.

ومن جهة أخرى مثل الإحباط والمناخ الداعم للعنف عاملان رئيسيان في هذه الزيادة. ويعكس التوتر في الأماكن التعليمية والأحياء التي تتغذى على السياق العام هذا الإحباط الواسع النطاق والخنق الذي يدفع نحو العنف. ومع التضييق على الحركات الاجتماعية، يزدهر العنف، ويصبح وسيلة للتعامل مع العنف الكامن.

كما عززت حملات التشهير-التي استهدفت المهاجرين من جنوب الصحراء في أعقاب الخطاب الرئاسي حول ما يسمى بـ «الاستبدال الكبير» وخطابات المؤامرة التي تستهدف الفاعلين السياسيين- تنامي استخدام العنف مما أضفى الشرعية عليه.

وقد تم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنقل خطابات المؤامرة والدعوات إلى الكراهية ضد المستضعفين في ضوء السياق السياسي التونسي.

ملخص لأهم أحداث العنف في الربع الأول من عام 2023

النوع	المثال
العنف العنصري ومعاداة الاجانب	مئات الاعتداءات التي تستهدف المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، وترحيل المهاجرين من مكان إقامتهم من قبل المانحين، وتخريب منازل المهاجرين، والإهانات في الأماكن العامة، وحالة الرعب بين المهاجرين من جنوب الصحراء، والتهديد بالترحيل، والاعتداء الجسدي والجنسي، وما إلى ذلك.
العنف الزوجي والاسري	قتل الإناث، عنف وقتل الزوجين، زوج يقتل زوجته بإلقائها في بئر، زوج يعتدي على زوجته، تعرض زوجة الى عنف خطير من قبل زوجها، والاعتداء على أطفال وأمهم من قبل الأب، إلخ.
العنف الحضري	سلب تحت التهديد، سرقة وتعنيف جسدي لطالبين في الكاف، تخريب مسكن قديس في القصرين، تدمير قنوات الصرف الصحي من قبل فلاحين، اختطاب واعتداء الخ.
العنف في الفضاء التربوي	الاعتداء على أستاذ من قبل مجهولين، تعنيف أستاذ من قبل تلميذه في القيروان، تعرض عاملة للعنف الشديد على يد مدير مؤسسة تربوية في القصرين، اعتداء على تلميذ من قبل مدرسته الخ.
العنف السياسي	شتم واهانة شخصيات عامة، حملات تشويه ضد السياسيين في المجال الافتراضي، اعتداء في الشارع على خلفية اختلاف سياسي، الخ.
العنف المجتمعي	قتل شاب بعد مشادة في حيه، وقتل رضيع، وقتل بعد مشادة في أحد الأحياء، إلخ.
العنف الجنسي	اغتصاب قاصر من قبل عون امن، اغتصاب شخص يعاني من إعاقة ذهنية، الحبس القسري لفتاة صغيرة من قبل ضابط حرس وطني، اغتصاب قاصر، الخ

الانتحار ومحاولات الانتحار خلال الثلاثي الأول [جـــانفي- مــارس 2023]

التوزيع المكاني:

سجل الربع الأول من العام 45 حالة ومحاولة انتحار. وتاتي ولاية القيروان في مرتبة أولى من حيث عدد الحالات المسجلة بنسبة 9 بالمئة تليها نابل بنسبة 7 بالمئة ثم سيدي بوزيد بنسبة 5 بالمئة. وهي ارقام مرتفعة مقارنة بما تم تسجيله في 2022 حيث تم كان المعدل الشهري عشر حالات ومحاولات انتحار.

هذه الزيادة هي مؤشر للمحنة المنتشرة بين الناس والتي تتم ترجمتها عبر الاحتجاجات والتي تكون أحيانا مؤذية للذات مثل الانتحار.

ويلاحظ التفاوت بين المناطق ويعبر عن مناخ التفاوتات بين الأقاليم التي يمكن أن تؤثر على التعبير عن الشعور بالضيق العقلي:

- **جانفي:** تم رصد 20 سلوكا انتحاريا. وقد لوحظت زيادة في عدد حالات الانتحار خلال هذا الشهر. وسجلت ولاية نابل 5 حالات وسجلت القيروان 3 حالات. وشهدت ولايات أخرى حالات من السلوك الانتحاري بما في ذلك سوسة وقابس وبنزرت وسجلت كل منها حالتين وكذلك قفصة والمنستير وسيدي بوزيد والقصرين وصفاقس ومدنين وكانت لكل منهما حالة انتحارية.
- **فيفري:** انخفض هذا العدد نسبيًا إلى 17 سلوكًا انتحاريًا خلال فيفري. وسجلت كل من سيدي بوزيد والقيروان 3 حالات. وسجل نابل حالتين، بينما سجلت بنزرت وصفاقس والمهدية وتطاوين وقابس والمنستير وسوسة وبن عروس حالة واحدة فقط.
- **مارس:** استمر العدد في التراجع وصولا الى تسجيل 8 سلوكات انتحارية فقط. هذه الحالات تم رصدها في القيروان (3 حالات) وسيدي بوزيد وتونس وجندوبة والقصرين وقابس بمعدل حالة واحدة لكل ولاية.

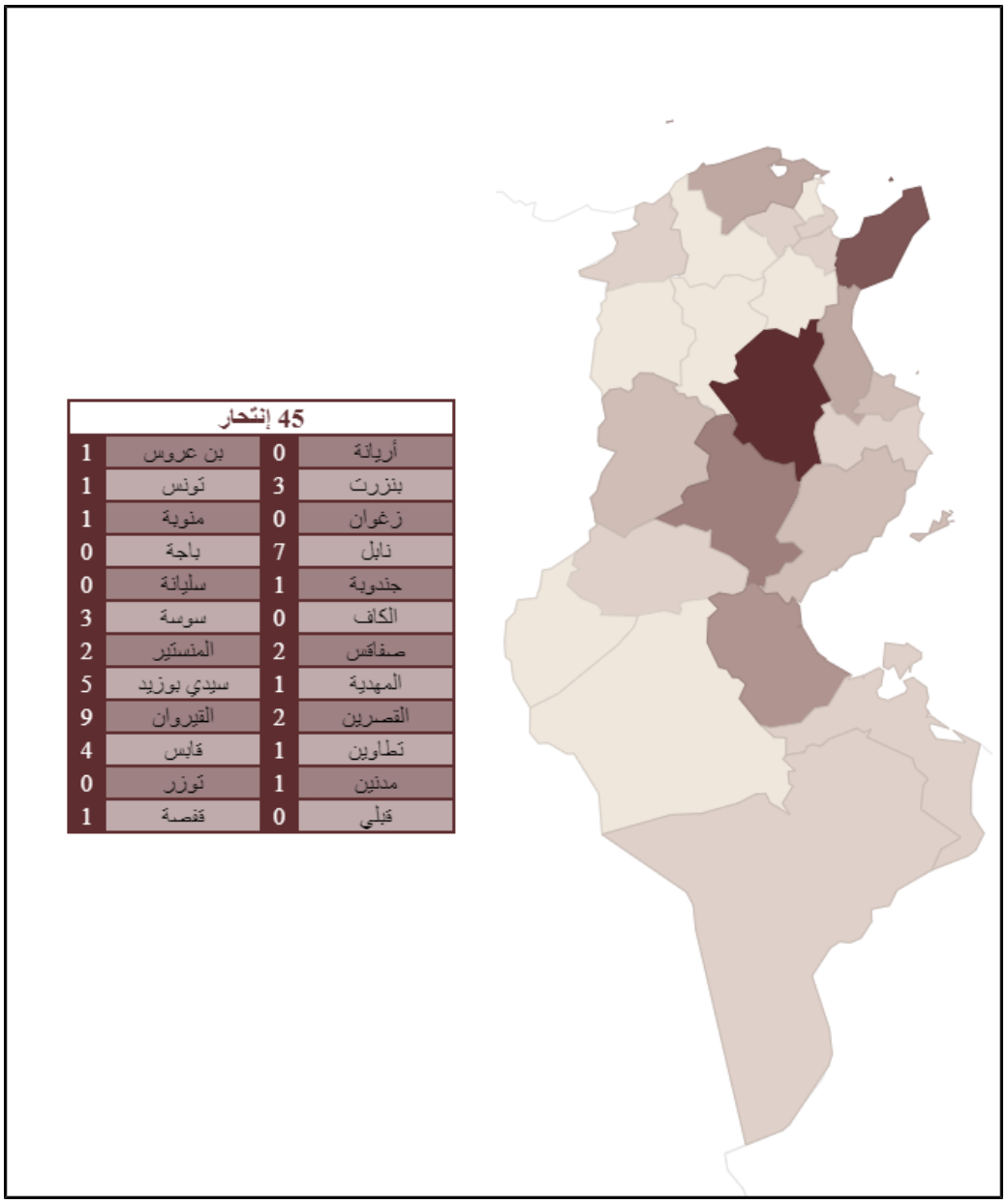

45 إنتحار			
1	بن عروس	0	أريانة
1	تونس	3	بنزرت
1	منوبة	0	زغوان
0	باجة	7	نابل
0	سليانة	1	جندوبة
3	سوسة	0	الكاف
2	المنستير	2	صفاقس
5	سيدي بوزيد	1	المهدية
9	القيروان	2	القصرين
4	قابس	1	تطاوين
0	توزر	1	مدنين
1	قفصة	0	قبلي

التوزيع بحسب الجنس:

اغلب المنتحرين ذكور بنسبة 73.3 بالمئة من العدد الجملي المرصود. وقد ظلت هذه النسبة مستقرة لسنوات وتعبر عن عدم وجود مساحة للرجال للتعبير عن نقاط الضعف المحسوسة والتعبير عنها. ثقافيّا وبسبب النظام الأبوي لا يزال الرجال مسمرين بأوامر القوة العقلية التي تؤدي إلى عمليات اقتحام نفسية تؤدي إلى الانتحار.

اشكال الانتحار

مثل الشنق أبرز شكل للسلوك الانتحاري طيلة الثلاثة أشهر الأولى من العام. وفي المجمل مثل الانتحار شنقا نسبة 48.7 بالمئة من مجموع الحالات المرصودة. ومثل الانتحار حرقا نسبة 33.3 بالمئة. فيما بلغت نسبة الانتحار باستخدام أسلحة بيضاء 8.9 بالمئة والقاء النفس نسبة 6.7 بالمئة. ومقارنة بالعام 2022 ما تزال ذات الاليات لدى المواطنين التي تشير الى ان الانتحار شكل احتجاجي والذي يكون شنقا في المناطق الريفية المهمشة.

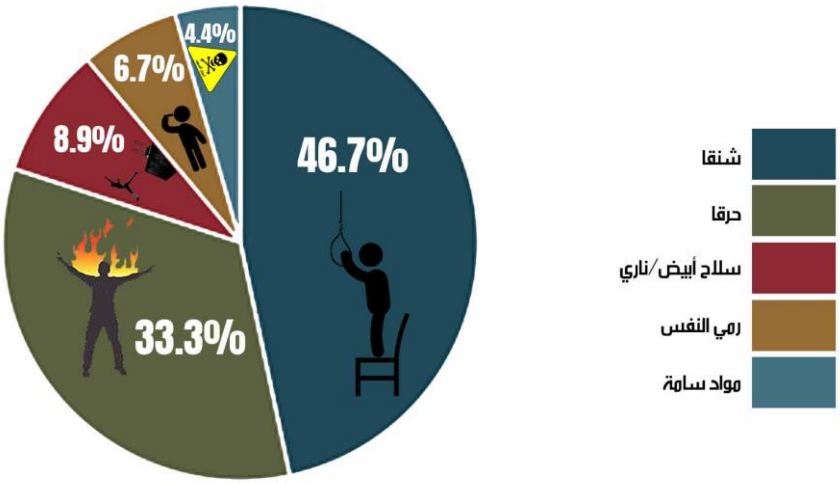

الفئة العمرية للضحايا

تمثل الفئة العمرية 25-35 سنة و46-60 سنة أبرز ضحايا السلوكات الانتحارية اذ بلغ عددهم 13 حالة. فيما بلغ عدد الضحايا من الفئة العمرية 16-25 سنة 9 ضحايا والفئة العمرية 36-45 سنة 8 ضحايا. وتم رصد حالة انتحار وحيدة لطفل دون 16 سنة وحالة انتحار واحدة لشخص أكثر من 60 سنة.

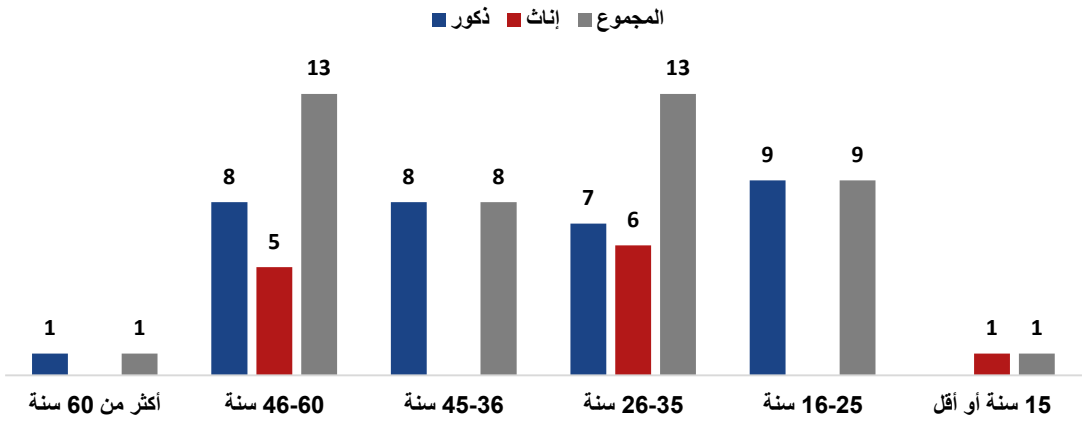

تتزايد حالات الانتحار ومحاولته بين التونسيين. وتعكس هذه الحالات، المنشورة عبر وسائل الاعلام وعبر الشبكات الاجتماعية، شكل من اشكال التضييق المؤدي الى ممارسة العنف ضد الذات.

إن الرعب النفسي الذي عانى منه وعززته عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية ليس له أي طريقة أخرى للخروج إلا من خلال هذا الشكل من العنف، هنا من صنع الذات نظرًا لعدم وجود منفذ آخر.

ويضاعف فشل سياسات الصحة العقلية في تونس وعدم ملاحظة الاضطرابات العقلية بين السكان إلى تفاقم هذه الاشكاليات وزيادة السلوك الانتحاري. ووفقًا للعديد من التقارير ومنها أعدته انترناشيونال الارت سنة 2022 حول الصحة العقلية بين الشباب في أحياء شعبية يعتبر العديد من الشباب صحتهم النفسية «سيئة أو سيئة للغاية». كما أظهر المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2018 (MICS6) أن حوالي ٪ من الشباب التونسي يعانون من القلق والاكتئاب.

هذا الشعور السيء يؤدي إلى سلوكيات محفوفة بالمخاطر بما في ذلك تعاطي المخدرات والانتحار. وقد تم رصد ذلك من خلال هذه السلوكيات ولكن أيضا من خلال العزلة الاجتماعية المتزايدة. ويعكس الامتناع عن التصويت في الانتخابات نهاية العام 2022 وبداية عام 2023 أيضًا التخلي الجماعي الذي يتزايد أهميته.

ملخص أسباب السلوك الانتحاري في الربع الأول 2023

الدوافع	الامثلة
اهمال الصحة العقلية	أقدم اشخاص يعانون من اضطرابات عقلية وغير خاضعين للعلاج على الانتحار او حاولوا ذلك خلال الربع الأول من العام، كما وضع شاب حدا لحياته بسبب اضطرابات عقلية، وأقدم كهل على حرق نفسه بسبب اضطرابات عقلية، الخ
النزاعات العائلية	أقدمت سيدة على الانتحار حرقا بسبب خلافات مع زوجها واقدمت سيدة أخرى على وضع حد لحياتها بسبب خلافات اسرية، وفي القيروان أقدم شاب على حرق نفسه إثر خلافات مع اسرته، الخ
الهشاشة الاجتماعية	أقدم كهل على الانتحار حرقا في القصرين لفقدانه المأوى، وفي سوسة أنهى كهل حياته شنقا بسبب الفقر، وأقدم رب عائلة على انهاء حياته في منزله، الخ
أسباب غير محددة	انهت سيدة حياتها شنقا في اسطبل، وأقدم كهل على الانتحار حرقا في القصرين، وحاول كهل آخر الانتحار في بوحجلة عبر القاء نفسه في بئر، وأقدم خمسيني على الانتحار شنقا في عمود كهربائي، الخ
ظروف العمل	حاولت طبيبة شابة متربصة الانتحار بسبب صعوبات واجهتها في مناخ العمل، وحاول عامل الانتحار شنقا في مقر عمله وهو مصنع لألعاب الأطفال، الخ
الألعاب والتلاعب	قام قاصران بتشويه نفسيهما أثناء لعب لعبة فيديو دفعتهما إلى القيام بذلك في صفاقس، وانتحر رجل نتيجة المقامرة، إلخ
الاحتجاج	حاول معلم نائب الانتحار أمام مندوبية التعليم في القيروان، وأقدم كهل على الانتحار حرقا في مكان عام، وهدد عامل بالانتحار في سوسة بعد قرار تغييره، وانتحر نزيل سابق بسبب قرار دخول وظيفته السابقة كعامل بناء، إلخ.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.